النهوض بدور التعليم المهني في التنمية الاقتصادية المستدامة في العراق

Enhancing the Role of Vocational Education in Sustainable Economic Development in Iraq

أ.د. ضحى عادل محمود العاني

Prof. Dr Dhuha Adil Mahmood

جامعة بغداد كلية التربية للبنات

Baghdad University \Iraq

E-mail: hh.uu10@yahoo.com

الكلمات المفتاحية: التعليم المهني، التنمية الاقتصادية ، المستدامة .

Keywords: Vocational education, economic development, and sustainability.

الملخص

في كثير من الدول المتقدمة ومنها الصين تنظر إلى التعليم المهني والتدريب كجزء أساس مكمل للحياة، بل ينظر إليه باعتباره وسيلة رئيسة لتحسين المجتمع ورفع مستواه. وإذا ما أردنا استشراف أبعاد التعليم في القرن الحادي والعشرين, فانه يمكن القول بان احد أعمدة التعليم هو التعلم من اجل العمل, والذي يتضمن عادة حيازة المهارات وربط المعرفة بالممارسة, باعتبار ذلك جزءا أساسيا من تدريب وتأهيل الفرد للحياة العملية, ومن هنا فان مثل هذه التوجهات الجديدة في ربط الإعداد التعليمي بالعمل قد فرضها سوق العمل والحياة العملية بأشكالها الجديدة، فالمنشآت الإنتاجية والخدمية ،وخاصة في البلدان المتقدمة، بدأت تفترض في الخريجين من التعليم المهني الذين يمكن توظيفهم واستيعابهم إمكانية المساهمة في تطوير القدرة التنافسية، وفي تقديم الابتكارات والإبداعات لتحقيق الميزة التنافسية للمنشأة, وتحسين الإنتاج والإنتاجية القائمة أساسا على الحيازة والاستخدام التطبيقي للمعرفة.. وبعد استخدام المنهج الوصفي هدف البحث الحالي الى:-

١-تعرف دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية المستدامة.

٢-التعرف على دولة الصين كنموذج للتنمية الاقتصادية المستدامة.

٣-التعرف على واقع المشاريع الاقتصادية الصغيرة في العراق.... وتوصلت النتائج الى اعادة بناء تعليم مهني يساهم في التنمية الاقتصادية المستدامة في العراق .

Abstract

In many developed nations, including China, vocational education and training (VET) are perceived as an integral part of life and a primary vehicle for social advancement and community improvement. Looking ahead to the dimensions of education in the 21st century, it can be argued that one of the fundamental pillars of education is "learning for work." This concept entails the acquisition of skills and the integration of knowledge with practice, forming an essential component of individual qualification for professional life. Such modern trends in linking educational preparation to the workforce have been necessitated by the evolving demands of the labor market. Production and service enterprises, particularly in developed countries, increasingly expect vocational graduates to contribute to enhancing competitiveness and fostering innovation and creativity. This is crucial for achieving a competitive advantage and improving production and productivity, which are fundamentally based on the acquisition and applied use of knowledge.

Utilizing a descriptive analytical approach, this research aims to:

Identify the role of small and medium-sized enterprises (SMEs) in achieving sustainable economic development.

Analyze the Chinese model as a benchmark for sustainable economic development.

Examine the current status of small-scale economic projects in Iraq.

The findings conclude with a framework for restructuring vocational education to effectively contribute to sustainable economic development in Iraq.

الفصل الاول:-

<u>أهمية البحث والحاجة إليه:</u> : لم يشـــهد العراق أية عملية تنمية قبل عام ١٩٥٠ حيث كان الاقتصــاد العراقي يعتمد بشـكل كبير على الزراعة واخذت الدولة على عاتقها مسـيرة البناء التي اقتصــرت على ذلك القطاع، اما القطاعات الاخرى فقد كانت هامشــية وذلك يعود الى ندرة رأس المال اللازم للقيام بعملية التنمية. وبعد اكتشـاف النفط وزيادة ايراداته خصـصـت الدولة ايراداتها كافة من النفط لتمويل عملية التنمية الاقتصــادية، وعليه فقد اتســم الاقتصــاد العراقي بســمات الاقتصادات النفطية بوصفه بلداً نفطياً، وهي تتمثل بكونه:

١) اقتصاداً أحادي الجانب حيث يكون فيه النشاط النفطي هو العامل الرئيس في تنشيط الاقتصاد وهو مصدر النمو الاقتصادي تمويل النشاط الحكومي وموازنة الدولة).

٢) يمتلك هيكلاً انتاجياً ضعيفاً غير مرن يسيطر في تكوينه عدد قليل من السلع،.

٣) اصبح يعاني من الاختلالات الهيكلية وبسبب مصادرة القرار الاقتصادي على حساب القرار السياسي

٤) سلطة السياسات الاقتصادية المركزية مما جعل الاقتصاد مرهونا بالفعاليات الحكومية،

٥) الانخفاض الواضح في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي من خارج القطاع النفطي.(بخيت والماشطة، ٢٠٢٤: ١٨١-١٨٢).

لذا يُعد التعليم المهني ثروة كبيرة للشــعوب ، فهو يحرك عملية التنمية لأن المؤســسـة التعليمية هي من أرفع المؤســســات التي تقع على عاتقها مهمة توفير ما يحتاجه المجتمع من عمليات التنمية فيه من متخصصين وبمختلف المجالات، إضافة إلى أنها تشكل المراكز الأساسية للبحوث العلمية والتطبيقية التي تضمن التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وهي تثري صناع القرار بالخبرات والمهارات وبالتالي تتحكم بالأداء السياسي. ولا يمكن للجامعة في أي مجتمع أن تؤدي دورها الكامل في التغيير الاجتماعي بدون تحقيق تفاعل بين الفرد من ناحية، والبيئة الاجتماعية من ناحية أخرى، فعلاقة الجامعة بالتغيير الاجتماعي متلازمة ومترابطة ، فهي تقوي المهارات ، وتثري روح الابتكار لدى الفرد، ورفع مستوى الرقي الاجتماعي . فهي تساعد على تحسين أوضاع الطبقات الفقيرة من السكان، وتيسر فرص العمل للأفراد التي يفرضها المجتمع كونها تلبي حاجة الفرد والمجتمع من مهن مختلفة مما يتيح فرصة للإنتاج وبالتالي يترك أثرًا إيجابيًا على المستوى المعيشي وصولاً لتحقيق رفاهية الفرد والمواطن . وأبرزت التطورات في مفهوم المسؤولية الاجتماعية أن السلوك الحضاري الذي مارسه الأفراد والجماعات والمؤسسات قد أظهر الدور الكبير الذي يمكن أن يناط بها للإسهام في عملية التنمية ، وهو ما أثبتته النجاحات التي حققتها الاقتصاديات المتقدمة عالمياً وتنبهت إلى ضرورة توسيع نشاطاتها لتشمل ما هو أكثر من

النشـــاطات الإنتاجية ، وأولت هموم المجتمع والبيئة اهتماما كافياً أخذته بعين الاعتبار التنمية المســـتدامة بمكوناتها الثلاثة وهي النمو الاقتصـــادي والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة (Kadhum, 2022). فمفهوم المســـؤولية الاجتماعية هي وليدة لمتطلبات التنمية المســـتدامة والشراكة في التنمية الاقتصادية بين الدولة والقطاع الخاص لبناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة بهدف إيجاد برامج اجتماعية واقتصـــادية وثقافية مســـتدامة مســـتقاة من الاحتياجات والأولويات الوطنية ودعمها وهذا المفهوم يقوم على الاســـتثمار في الموارد البشـــرية (Mahdi and Mustafa, 2021) وخلق فرص عمل وتوفير بيئة عمل صـــحية وآمنة جنباً إلى جنب مع حل المشكلات الاجتماعية والبيئية وتعزيز التنمية المستدامة(Al-Masudi, Mahmood ,2022) ، من هنا تكمن أهمية تبني و تطوير برامج المســـؤولية الاجتماعية وفقا لظروف مجتمعاتنا واحتياجاتها التنموية (أبو غزالة ٢٠١١ :٣٧)

إذ إن معالجة البطالة تتطلب حلول استثنائية، خاصـة وإن نسـبة خريجي التعليم المهني مرتفعة، والتي تتطلب أولاً وقف آليات توليدها، وهذا يحتاج إلى الشـروع بإصـلاحات إقتصـادية تطال كل مفاصـــل الحياه الإقتصـــادية وخلق فرص عمل يتم توليدها في القطاع الخاص وعدم الإعتماد على القطاع العام الذي يستوعب ثلث القوى العاملة ، مما يوضـح مدى الترهل في هذا القطاع. كما يتطلب الأمر تشـجيع عمليات تنظيم السـكان وتحديد النسـل من خلال برامج توعية لاتتوقف عند حدود الإعلام، بل لابد وإن تصل إلى المدارس والجامعات، وأن تضطلع مؤسسات المجتمع بدور مهم ورئيس، إذ إن معدلات النمو الســـكاني في العراق من أعلى المعدلات في العالم، كذلك معدلات الخصوبة. كما يحتاج الأمر إلى إعادة النظر بالنظام التعليمي (Jassim Al-Ani,2022) ,بشكل يجعل سوق العمل يستوعب الخريجين هذا من جهة، بالإضافة إلى دور برنامج القروض الصغيرة الذي تديره وزارة العمل والشؤون الإجتماعية دور كبير في تشغيل أعداد كبيرة من الخريجين من جهة أخرى، إلا إن هذا البرنامج يفتقر إلى الشـــفافية وإلى متابعة التنفيذ (التقرير الاستراتيجي,٢٠٠٩: ١٦).

اهداف البحث:- هدف البحث الحالي الى:-

١-تعرف دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية المستدامة.

٢-التعرف على دولة الصين كنموذج للتنمية الاقتصادية المستدامة.

٣- التعرف على واقع المشاريع الاقتصادية الصغيرة في العراق.

المنهجية العلمية المستعملة في البحث: اعتمدنا في الجانب النظري من البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي، حيث تمت الاستعانة بالادبيات والدراسات السابقة من أجل التعرض للمفاهيم النظرية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية المستدامة.

تحديد المصطلحات:

-**مفهوم ســـوق العمل:** هو دائرة للتبادل الاقتصـــادى يبحث فيها الأفراد الراغبين فى العمل عن الوظائف ويبحث فيها أصـــحاب الأعمال عن الأفراد المؤهلين الذين يمكنهم شـــــغل الوظائف الشـــاغرة. ويطلق على ســـوق العمل الذى يزيد فيه عدد الوظائف المتاحة عن عدد الراغبين فى العمل مصطلح "سوق العمل المحكم" . Tight labour Market . كما يطلق على سوق العمل الذى يزيد فيه عدد الباحثين عن عمل عن عدد الوظائف المتاحة مصطلح "ســـوق العمل الراكد" . Slack Labour Market. (المؤسسة المصرية الاوربية للتدريب, ٢٠٠٩ :١)

-**التنمية الاقتصادية المستدامة/** تعني استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة ممكنة، أما قياس هذا الرفاه فيكون عادة بمعدلات الدخل والاستهلاك ويتضمن ذلك الكثير من مقومات الرفاه الإنساني مثل الطعام والمسكن والنقل والملبس والصحة والتعليم وهي تعني الأكثر والأفضل نوعية من كل هذه المكونات. أما بعض الاقتصاديين المثقفين من الناحية البيئية فهم يهتمون بما يسمى الرأسمال الطبيعي، والذي يعني بعض الموارد الطبيعية ذات القيمة الاقتصادية والتي هي أساس النظام الاقتصادي فعليا مثل النباتات والتربة والحيوانات والأسماك وخدمات النظام البيئي الطبيعية مثل تنظيف الهواء وتنقية المياه. (الفراجي، ٢٠١٥: ١٧١).

الفصل الثاني: الاطار النظري :-

مفهوم التنمية المستدامة/ تعتبر التنمية المستدامة أحد ضرورات القرن الحادي والعشرين ، ولا يجوز باي حال من الاحوال تجنب السعي نحوها طالما يؤدي تطبيقها إلى الجوانب التالية :

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة.
- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئة القائمة وتنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها .
- تقدير قيمة البيئة الطبيعية في حياة البشر من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة .
- تحقيق الاستثمار العقلاني للموارد من خلال التعامل مع الموارد على انها محدودة .
- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع من خلال توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع.
- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأوليات المجتمع.

- تحقيق نمو اقتصادي تقني يحافظ على رأس مال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية. (الفراجي، ٢٠١٥: ١٧٠-١٧١). كما إن الإهتمام المتزايد بالاقتصاد الرقمي هو قدرته على تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، فالتطورات التقنية جعلت بإمكان الجميع الإتصال بأشخاص لم يكن بالإمكان الإتصال بهم في السابق ، وأصبح باستطاعة الكثير من الناس والمؤسسات التنافس والاتصال والتعاون وإقامة الشراكات بسهولة مقابل تكلفة أقل ومساواة أكبر من أي وقت مضى ، في هذا الخصوص، بين كل من الاتحاد الدولي للإتصالات ، واللجنة الاقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) التابعة للأمم المتحدة ، دور التقنيات الرقمية والإبتكار المبني على هذه التقنيات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، لا سيما الأهداف المتعلقة بالقضاء على الفقر والجوع وتوفير الصحة والتعليم الجيدين ، وتحقيق المساواة بين الجنسين والحد من عدم المساواة في الفرص، وتعزيز النمو والإبتكار ، وقد بينت بعض الدراسات الحديثة أن التحول الرقمي له تأثير إيجابي كبير على الإبتكارات وترتيب الدول في مؤشر الإبتكار العالمي. (مرزوق، والصريفي ، ٢٠٢٤: ٥٧-٥٨).

أثر البطالة على الفرد:

١- الجانب النفسي : لا يوجد شيء اثقل على الفرد من الشعور بالحاجة المادية والمعونة من الاخرين خاصة عندما يكون الفرد مسئولا عن أسرة وعليه تامين حاجاتها . لقد وجد أن نسبة منهم يسيطر عليهم الملل، وأنّ يقظتهم العقلية والجسمية منخفضة كما وجد أن القلق والكآبة وعدم الاستقرار يزداد بين العاطلين، بل ويمتد هذا التأثير النفسي على حالة الزوجات، وأنّ هذه الحالات النفسية تنعكس سلبياً على العلاقة بالزوجة والأبناء، وتزايد المشاكل العائلية. وعند الأشخاص الذين يفتقدون الوازع الديني، يقدم البعض منهم على شرب الخمور و تعاطي المخدرات، بل ووجد أن ٦٩٪ ممن يقدمون على الانتحار، هم من العاطلين عن العمل. و نتيجة للتوتر النفسي، تزداد نسبة الجريمة، كالقتل والاعتداء، بين هؤلاء العاطلين كما إن العاطلون عن العمل يتسمون بعد السعادة وعدم الرضا والشعور بالعجز كما إن معاناتهم تزداد بسبب الضيق المالي الناتج عن البطالة .

٢- **الجانب الأمني والسياسي :** إن الفئات العاطلة التي لم تعد تؤمن بالوعود والآمال المعطاة لها تبدا بالتمرد على المجتمع ,ولا يمكن لومها ,و لا يعني ذلك تشجيعها على التمرد على الوطن وآمنه , بل لابد من محاولة لتفهم موقف الآخرين ومحاولة نشر العدالة السياسية والاجتماعية ومحاولة الاستماع للطرف الاخر وابداء رايه في المطالبة بحقه. كما أنه لابد تلزم الأطراف المعنية متمثلة بالحكومة باحترام هذه الحقوق ,لأن المواطن في نهاية المطاف لا يطالب إلا بحق العيش الكريم والحفاظ على كرامته وإنسانيته في وطنه. تشير الدراسات أن هناك علاقة بين الجريمة والبطالة ,لأنه كلما زادت البطالة زادت الجريمة , وترى هذه الدراسات أن السرقة هي أول أسباب البطالة ,وكلما ازدادت البطالة زادت جرائم (القتل– الاغتصاب– الإيذاء) (الحسن,٢٠٠٨: ٢٢١).

٣- **الجانب الاقتصادي :** إحدى نتائج ظاهرة البطالة زيادة حجم الفقر، الذي يعتبر . أيضًا . من العوامل المشجعة على الهجرة, لان البلدان المصدرة للمهاجرين، والتى تشهد . غالبًا . افتقارًا إلى عمليات التنمية، وقلة فرص العمل، وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة، وما يقابله من ارتفاع مستوى المعيشة، والحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلة للمهاجرين.

٤-**الآثار الاجتماعية:**- **مثل** الجريمة والانحراف، التطرف والعنف، التسول، تعاطي المخدرات، الشعور بعدم الانتماء وضعف الانتماء، الهجــرة، التفكك الأسري (العكيلي,٢٠٠٨: ٢٢).

الفصل الثالث:

الهدف الاول /تعرف دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية المستدامة:

أ- **مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة :** يختلف تعريف ومفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى وفقا لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية مثل: طبيعة مكونات وعوامل الإنتاج، ونوعية الصناعات الحرفية التقليدية القائمة قبل الصناعة الحديثة، والكثافة السكانية، ومدى توفر القوى العاملة ودرجة تأهيلها، والمستوى العام للأجور والدخل، وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح وطبيعة الصناعات القائمة فيها. كما ويختلف التعريف وفقا للهدف منه، وهل هو للأغراض الإحصائية أم للأغراض التمويلية أو لأية أغراض أخرى. وفي سبيل مواجهة الصعوبات في المقارنة درجت العديد من الدول المتقدمة والنامية على تبني تعريف منظمة العمل الدولية والتي تعرف المشاريع الصغيرة بأنها المشاريع التي يعمل بها أقل من ١٠ عمّال والمشاريع المتوسطة التي يعمل بها ما بين

١٠ إلى ٩٩ عاملا، وما يزيد عن ٩٩ تعد مشاريع كبيرة.(شريف,٢٠١٠: ١١). ويمكن تعريف المشروعات الصغيرة بأنها الأنشطة ذات الكيانات المحدودة التي يتراوح عدد العمال فيها من ٥-١٠ أشخاص، وان مشروعات الأعمال الصغيرة تتحدد بأنشطة محدودة وتمارس عملياتها وفعالياتها الاقتصادية في مناطق جغرافية معينة). وتعرف أيضا بأنّها الصناعة التي تضم منشآت يعمل بالواحدة منها عشر عمال أو اقل، أو عشرون فاقل، أو خمسة وعشرون، أو ربما يصل العدد إلى الخمسين) . وينظر عادة إلى المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي تعمل على إيجاد فرص العمل، لأنها أكثر مرونة بسبب عدم خضوعها إلى الكثير من القيود البيروقراطية. وعادة ما تكون المشروعات الصغيرة بسيطة في تنظيمها، وتوجه نشاطها نحو الهدف الأساسي التي أنشأت من أجله، وتمتاز بصغر حجمها وقابلية التغير والانتقال إلى الجديد بدرجة خطورة أقل وبتكلفة اقل مما هو الأمر عليه لدى المشروعات الكبيرة. أما في الدول النامية فهناك اختلافات واضحة في تعريف المشروع الصغير وغالباً ما يرتبط ذلك بطبيعة النظام الاقتصادي السائد فضلاً على مستوى النمو الاقتصادي في البلد، فقد عرفت تايوان المشروع الصغير بأنه أي مشروع يبلغ عدد العاملين فيه أو يقل عن ٢٠٠ عامل إذا كان المشروع في قطاع الصناعة أو الإنشاءات أو التعدين، وعن ٥٠ عاملاً لباقي القطاعات. وفي أندنوسيا بعد المشروع صغيراً عندما يكون عدد العاملين فيه يتراوح بين ٥- عمال، أما في سوريا فقد حدد القانون المشروعات الصغيرة بأنها تلك التي يعمل بها تسعة عمال أو أقل، فيما عرفتها لبنان بناء على معيار عدد العاملين فهي تعد منشأة حرفية تلك التي يعمل بها ٥ عاملين أو أقل، وتعد منشأة صغيرة التي يعمل فيها بين خمسة إلى تسعة أفراد. أما في العراق فقد عرفت بأنها المنشأة المستقلة في الملكية والإدارة وتستحوذ على نصيب محدود من السوق، وهي شركة ذات ارتباط عائلي رئيسها في القمة وهو مالك المشروع بالمشاركة مع الأقرباء والأصدقاء الذين يعملون سوية من أجل نجاحه، والإدارة تميل نحو اللارسمية، والتوجيهات تكون شفوية في الأغلب دون الحاجة إلى توثيق كبير، وكذلك في العراق فقد عرفها الجهاز المركزي للإحصاء بانها منشآت يعمل فيها أقل من عشرة مشتغلين، وتبلغ قيمة الآلات والمعدات فيها أقل من ١٠٠ ألف دينار عراقي . .(بخيت والماشطة، ٢٠٢٤: ٩-١٥).

ب-**أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة:**- تؤدي المشاريع الصغيرة دوراً هاماً في زيادة الناتج ولاسيما في الدول النامية، إذ انها تؤدي إلى تحقيق مشاركة جميع شرائح المجتمع في الناتج

بعمليتي الادخار والاستثمار، وبتوجيه المدخرات الصغيرة نحو الاستثمار وتعبئة رؤوس الأموال التي كانت من الممكن أن توجه نحو الاستهلاك. وتقوم كذلك بخلق فرص أكثر وفرة واستمرارية للعاطلين بتكلفة منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بتكلفة خلق فرص العمل في الصناعات الكبيرة، وثم تخفيض العبء عن ميزانيات الدول المختلفة في هذا المجال . وتوصلت العديد من الدراسات إلى أن المشروعات الصغيرة تؤدي دوراً مهماً في التطور التكنولوجي والابتكار والتجديد، فالدراسات الحديثة في العديد من بلدان العالم أكدت أن أكثر من ٥٥٪ من المشاريع الصغيرة تقوم بالتجديد والإبداع سواء في المنتجات أم في وسائل الانتاج، ومن بين تلك الشركات ما لا يقل عن ١٠٪ كانت ابتكاراتها جذرية، وقد غيرت هذه الدراسات القناعات السابقة التي كانت ترى بأن الشركات الكبيرة هي وحدها القادرة على المساهمة في عمليات الابتكار والإبداع التكنولوجي. وكذلك تقوم هذه الصناعات بتقديم سلع وخدمات بأسعار معقولة لذوي القدرة الشرائية المنخفضة، وتسهم في تشجيع المبادرات الفردية، وقدرة هذه المؤسسات على العمل في مجال الصناعة الحرفية الاستهلاكية، مما يؤدي الى تغطية السوق المحلي وتحقيق الاكتفاء الذاتي . وكذلك قدرة المشاريع الصغيرة على المنافسة، إذ تمتاز هذه المشاريع بقدرتها على اتخاذ القرار مما يؤدي بدوره الى تشجيع المنافسة .(بخيت والماشطة، ٢٠٢٤: ١٦-١٨). أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستطيع أن تساهم في الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي، وتساهم في توفير مناصب عمل جديدة، وإعادة إدماج العمل المسرحين من القطاع العام. وقد ثبتت أهمية هذه المؤسسات اقتصاديا واجتماعيا من خلال قدرتها على توزيع النشاط الاقتصادي خاصة في الخدمات والصناعات التحويلية، واتضحت نتائجها في الدول المتقدمة. (علي واخرون,٢٠١٠: ٥٦). وترجع أهمية مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأسباب التالية:

- تعتمد المشاريع الصغيرة والمتوسطة على العمالة المكثفة، وتميل إلى توزيع الدخل بصورة أكثر عدالة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، فهي تلعب دورا مهما في خلق فرص الاستخدام بما يخفف من حدة الفقر إذ أنها كثيرا ما توفر فرص عمل مقابل أجور معقولة للعمال من الأسر الفقيرة والنساء اللاتي يفتقرن إلى المصادر البديلة للدخل. وتأتي الضمانات في مقدمة الأولويات الائتمانية لمؤسسات التمويل في الدول العربية عند منحها التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد أثبتت دراسة ميدانية في مصر أن الصندوق الاجتماعي للتنمية والبنوك يعتمدان في تحديد القدرة

الائتمانية للمشروع على مجموعة من العناصر الائتمانية تأتي في مقدمتها الضمانات بنسبة ٩٢%، فالمقدرة على السداد بنسبة ٤%، فطبيعة المشروع بنسبة ٢%، فالمركز المالي بنسبة ١.٥% فالشخصية أو السمعة بنسبة ٠.٥%.[١] ويشار إلى أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الدول المتقدمة يشارك بما نسبته (٧٠-٨٠٪) من الناتج الإجمالي، وهذه المؤشرات تتطلب ضرورة إعطاء هذا القطاع في الدول العربية أهمية كبرى ليكون محركا لقوى الاقتصاد وتوظيف العدد الأكبر من المواطنين. (سلامه,٢٠٠٩: ١٠).

- الولايات المتحدة الأمريكية اعتمدت خطة قصيرة الأمد في الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٨ لحل مشكلة البطالة بالتركيز عل توفير ودعم المشروعات الصغيرة (الصناعات الصغيرة والمتوسطة)، فكان من نتيجة ذلك توفير أكثر من ١٥ مليون فرصة عمل في تلك الفترة، مما خفف من حدة البطالة وآثارها السيئة، وأصبحت تلك المشاريع الصغيرة القائمة اليوم تستوعب أكثر من ١٠٪ من قوة العمل الأمريكية. (دوابه,٢٠٠٦: ٢٠).
- مشاريع كل من الصناعات الصغيرة والمتوسطة حاليا بدول الاتحاد الأوربي مجتمعة تشكل حوالي أكثر من ٧٥٪ من كعكة سوق العمل.
- لمعالجة مشكلة البطالة بحلول إبتكارية توجهت كل من اليابان والصين وايطاليا منذ فترة ليست بالطويلة صوب المشروعات الفردية الصغيرة (١-٥ أفراد) والمتوسطة (٥-٥٠ فردا)، ذات المنتجات المطلوبة والبسيطة والغير معقدة تكنولوجيا والتي لا تحتاج لرؤوس أموال كبيرة أو ضخمة، ولا تحتاج لنظام إداري ومحاسبي كبير أو معقد ويمكن تأسيسها برأس مال قليل، مثل: صناعات الملابس والأثاث والمنتجات الجلدية والسجاد والنجف وقطع الغيار وكاميرات التصوير البسيطة، والنظارات وأدوات التجميل ولعب الأطفال. وبالطبع يدعم ذلك حزمة من القوانين والحماية والتسهيلات، البنكية والإدارية والضرائبية، كل ذلك أدى إلى بناء نهضة اقتصادية لهذه البلدان وهو ما نراه اليوم، وهو أيضا الأمر الذي لا يصدق حينما نقول أن الصناعات الصغيرة اليابانية أصبحت تستوعب الآن حوالي ٨٤٪ من مجمل العمالة الصناعية وهي تساهم بحوالي ٥٢٪ من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي الياباني كما أصبح في إيطاليا أكثر من ٢ مليون و ٣٠٠ ألف مشروع فردي صغير (التقرير العربي,٢٠٠٨: ٤٤).

- **مميزات المؤسسات الصغيرة وخصائصها** : تمتاز المؤسسات الصغيرة بالعديد من الخصائص والمميزات يمكن توضيحها بالنقاط الآتية:

(١) سهولة التأسيس (النشأة) ، (٢) سهولة التنظيم ، (٣) تعتمد في الغالب على المهارات الحرفية ، (٤) غالبا ما يقوم المشروع بإنتاج نوع واحد من البضاعة أو الخدمة ، (٥) النمو والتطور يمكنها النمو والتطور على أسس غير مركزية في المناطق الريفية وشبه الريفية في مواجهة الطلب المحلي على السلع والخدمات المناسبة من حيث الكلفة والنوعية وملائمة الذوق العام، (٦) التداخل بين الملكية والادارة ، (٧) العمالة اللازمة:

الهدف الثاني/ التعرف على دولة الصين كنموذج للتنمية الاقتصادية المستدامة : لقد امتازت القاعدة الصناعية في الصين بسيادة المشاريع، وهنا يظهر دور الدولة في دعم المشاريع الصغيرة وضمان نجاحها. ويوضح الجدول في أدناه دور الدولة في دعم الحاضنات وتحويلها بإقامة برنامج تمويل بناء للحاضنة بتخصيص مبالغ تستثمر في إعداد دراسة الجدوى للمشروع ووضع الخطة اللازمة للعمل والتنفيذ، إذ يخصص البرنامج مبالغ لشراء الآلات والمعدات اللازمة لعمل الحاضنة وما يتطلبه من صيانة وتدريب العاملين في المشروع وتقديم إعانات للعمل، والدولة لها دور مهم في خلق بيئة تساعد الحاضنة على استمرارها في النجاح بدعم المشاريع الصغيرة، وخصصت الدولة مبالغ لتطوير المباني والمكاتب وأماكن العمل التابعة للحاضنات في المدن التي اجتمعت فيها تلك الحاضنات. واهم خصائص الحاضنات الصينية هي :

(١) التخصص التكنولوجي: يتبع برنامج الحاضنات الصيني برنامج التطوير التكنولوجي المعروف باسم (torch) وبحسب هذا فإن الحاضنات كلها قد تمت دراسة إقامتها وجدواها وتم اختيار مواقع اقامتها وتفاصيلها بشكل مركزي، وتم تدريب مديري الحاضنات بالبرنامج التدريبي في الحاضنة الدولية ببكين (IBI) نفسه.

(٢) الشكل القانوني : لا تختلف نماذج الشكل القانوني للحاضنات الصينية عن بقية الدول الصناعية من حيث وجود النماذج الآتية:

– حاضنة تميزها الدقة للربحن – حاضنة مملوكة للدولةن – حاضنات مملوكة لشركات خاصة.

(٣) تمويل الحاضنات الصينية على الرغم من أن الغالبية العظمى من الحاضنات في الصين تتبع برامج التطوير التكنولوجي (torch) إلا أن الحاضنات يتم تمويلها بنوعين من التمويل.

– التمويل الحكومي الكامل، – تمويل شركات أو شركات رأس المال المخاطر (معظمها مملوكة للدولة).

وفيما يخص الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لحاضنات الأعمال في الصين فقد حققت التجربة الصينية في إقامة حاضنات الأعمال نجاحات كبيرة لدعم النمو الاقتصادي الصيني، ويمكن إجمال الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لحاضنات الأعمال في الاقتصاد الصيني بالنقاط الآتية :

(١) أسهم برنامج حاضنات الأعمال في تنشيط القطاع الخاص وتنمية حب العمل الحر والرغبة في إقامة مشاريع خاصة، وبذلك أسهمت في خفض معدل البطالة والحد من آثارها .

(٢) دعم المشاريع الصغيرة وتطويرها وإسهامها في إنجاح مرحلة الانطلاق وتخطيها. إذا سعت الحاضنات في احتضان اعداد كبيرة من المشاريع الصغيرة ودعمها بالكادر الفني والإداري وتوفير الخدمات الضرورية والمستلزمات الفنية اللازمة من المعدات وصيانتها وتوفير قطع الغيار وغيرها، فضلاً على أن الحاضنات تضع خطة عمل تفصيلية لكل مرحلة من مراحل الانطلاق كتحديد الخبرات والمواد الخام اللازمة بوصفها مدخلات ومصادر الحصول عليها، بعدها توفر الموقع الملائم للمشروع المحتضن ثم تقوم بتنفيذ خطة العمل للمشروع الصغير .

(٣) توظيف نتائج التكنولوجيا الجديدة، وهو دور بارز لحاضنات الأعمال إذ استطاعت أن توظف نتائج التكنولوجيا المتطورة جداً مما مكن الصين من إنتاج سلع بمواصفات عالية، مما أتاح لها تعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.

(٤) أسهمت حاضنات الأعمال بسد الفجوة بين الأبحاث الممولة من جانب الدول والأبحاث التي يمولها القطاع الخاص ونجحت في التطوير والتعلم من الأخطاء والجمع بين الحاضنات الاجتماعية التي تمتاز بالتسامح والنظرة الاجتماعية للأعمال وحاضنات الأعمال التي تدار تبعاً لقواعد العرض وطلب المنافسة.

(بخيت والماشطة، ٢٠٢٤: ١٣٤-١٣٥)

1) **سياسات التشغيل في الصين:** و تشمل المحاور التالية :

- فتح قنوات التوظيف والعمل على إيجاد فرص عمل من خلال الإهتمام بالطلب المحلي و الحفاظ على معدل النمو الإقتصادي و تعديل الهيكل الإقتصادي.
- الإستفادة من إعادة الهيكلة الصناعية وتطوير القطاعات الخدماتية.
- تشجيع المؤسسات الخاصة والعمل الحر والمؤسسات الأجنبية المستثمرة .

➢ تشجيع الموظفين المسرحين من خلال إيجاد أشكال مرنة من العمل للعاطلين مثل: الدوام الجزئي، الدوام المؤقت و الأعمال الموسمية.(**Yutong,2008: 10**).

2)إستراتيجية التوظيف في الصين خلال عامي ٢٠١١–٢٠٢٠ : يشهد إجمالي الناتج المحلي للصين نمواً مستمراً ما يعزز القوة الإقتصادية بشكل كبير و يسهم لحد كبير في تحقيق إستراتيجية تعديل الهيكل الإقتصادي، في ظل نظام ضمان إجتماعي أكثر قوة. حيث تتمثل إستراتجية التوظيف في الصين خلال العشر سنوات القادمة في المحاور التالية:

➢ تحقيق نمو سنوي في الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من ٥٪ و تعزيز جودة و كفاءة النمو الإقتصادي.

➢ جعل عملية نقل فائض القوى العمالة من الأرياف مشروع أساسي لإستراتيجية التوظيف، من خلال نقل جزء من هذه العمالة إلى المدن نحو الصناعات غير الزراعية من ناحية، ومن ناحية أخرى نقل القوى العاملة في الريف للصناعات الريفية غير الزراعية لتسريع تدفق القوى العاملة.

➢ تسريع بناء نظام للضمان الإجتماعي في المناطق الريفية و إيجاد نظام ضمان إجتماعي موحد.

➢ تطوير و تحسين نوعية التعليم و خفض معدل المشاركة في القوة العاملة. **(Guoji ,2001:23)**

٣– البرامج التأهيلية " التدريب على مهارات سوق العمل" وهي مجموعة من البرامج المعنية بإعداد العناصر الشابة وتأهيلها للعمل وفق أسلوب عملي يأخذ في اعتباره أن التوظيف هو الهدف الأساسي من التأهيل وتشمل البرامج التأهيلية برامج في التنمية الإدارية والإدارة المكتبية والتسويق والمبيعات، والمحاسبة والإدارة المالية، وبعض البرامج الفنية في أساسيات الإلكترونيات وفن الدعاية والإعلان والتصميم الهندسي وصيانة الأجهزة، وبرامج الحاسب الآلي المتخصصة.

٤– الدبلومات المهنية المتخصصة وهي مجموعة من الدبلومات المتخصصة في بعض المجالات التي يحتاجها سوق العمل بالقطاع الخاص ويتم اختيارها بهدف إعداد تأهيل كوادر عالية المستوى في التخصص والمستوى المهاري المتميز ، وقد تشمل هذه الدبلومات ٧ مجالات متخصصة مدة كل منها ٣٤ أسبوعاً في مجالات إدارة منشآت الأعمال، وإدارة الموارد البشرية، والتسويق التطبيقي، والسكرتير التنفيذي، وتطبيقات الحاسب الآلي ، وإدارة الشبكات، والإلكترونيات وصيانة الحاسب الآلي .

٥- **التدريب الصيفي للطلبة** ويتم ذلك من خلال تقديم برامج صيفية لتدريب طلبة الجامعات والمدارس الثانوية خلال العطلة الصيفية بهدف استغلال أوقات فراغ هؤلاء الطلاب وتوجيه طاقاتهم نحو أنشطة تدريبية تكسبهم المهارات المناسبة، وتعرفهم ببيئة العمل في القطاع الخاص بما يهيئهم مستقبلاً لدخول سوق العمل، وتشمل مجالات التدريب جوانب في الإدارة والسكرتارية والحاسب الآلي والتدريب الفني، وقد تم انتقاؤها بما يتلاءم مع ميول واهتمامات الطلاب ويفيدهم في حياتهم العملية والمستقبلية.(يوسف, ٢٠١٥: ٣).

الهدف الثالث/ التعرف على واقع المشاريع الاقتصادية الصغيرة في العراق. على الرغم من غياب الإحصائيات الدقيقة ودراسات التقييم والمسوحات الإحصائية الدورية المنتظمة، ولاسيما خلال العقدين الماضيين، والمسوحات الخاصة بالمردود الاقتصادي للمشاريع الصغيرة في العراق. إلا أن استقراء الواقع الاقتصادي في العراق يبين أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تحتل أكثر من (٩٩٪) من مشاريع القطاع الخاص غير الزراعي في العراق، وتسهم تقريباً في توفير غالبية فرص العمل التي يوفرها هذا القطاع. وحيث أن التوجه العام في السياسة الاقتصادية خلال المرحلة المقبلة يتجه نحو نقل أعباء العملية الإنتاجية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، زيادة على تزايد معدلات النمو السكاني، وتنامي الطلب الكلي الذي يتطلب عدداً كبيراً من فرص العمل الجديدة، فإنه يتعين على المشاريع الصغيرة إعادة هيكلية نشاطها حتى تستطيع – في ظل الاستراتيجيات والسياسات التنموية المتوقعة – استثمار الموارد الإنتاجية المتاحة بكفاءة، وبشكل يعمل على تشجيع استمرارية الخدمات التي يمكن أن تقدمها المنظمات الحكومية وغير الحكومية وكفائتها بهدف تحسين جودة العملية التنموية التي يجب أن تكون من الأهداف الأساسية للسياسات الاستراتيجية التي تستهدف هذا القطاع . **وتظهر الأهمية الاقتصادية للمشاريع الصغيرة بما يأتي:**

(١) تعزيز الاستقلال الاقتصادي ، (٢) التكامل الصناعي ، (٣) لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة أو تكنولوجيا متطورة، (٤) قدرتها على التكيف تمتاز بقدرتها على التكيف مع ظروف العراق الحالية من حيث النقصان في مرافق البنية الأساسية، وعناصر رأس المال القومي الاجتماعي الأخرى، ولاسيما النقصان في الطاقة الكهربائية ورداءة طرق المواصلات وظروف العمليات العسكرية في مواجهة الارهاب، (٥) يخدم هدف العدالة، (٦) تحقيق التنمية المتوازنة، (٧) التوافق بين المتغيرات تمتاز بقابليتها على التوافق بين المتغيرات المستمرة المصاحبة للتطور التكنولوجي والتغيرات في أنماط الطلب الاستهلاكي ، (٨) حل مشكلة البطالة تعمل هذه المشاريع على توفير فرص العمل وتقضي على البطالة، لكونها تستخدم أساليب إنتاجية كثيفة العمل.(بخيت والماشطة، ٢٠٢٤: ١٤٤-١٤٦). إذ ان قراءة أولية للميزة النسبية للموارد والامكانات العراقية تظهر ان العراق يحتوي(حسب الدراسات الجيولوجية) على حوالي ٥٣٠ تركيبا جولوجيا تعطي مؤشرات قوية بوجود

كم نفطي هائل، لم يحفز من هذه التراكيب سوى ١١٥ من بينها ٧١ ثبت احتواؤها على احتياطات نفطية هائلة تتوزع على كثير من الحقول ، وتبلغ الحقول العراقية المكتشفة ٧١ حقلاً ولم يستغل منها سوى ٢٧ حقلاً من بينها عشرة حقول عملاقة كما تظهر الخرائط الجيولوجية الاقتصادية المكانية توزيع مناطق وجود رواسب الموارد المعدنية في العراق ، وجود محافظات غنية ببعض المواد المعدنية سواء من حيث احجام الكميات الاحتياطية المتوفرة أو تعدد انواع هذه المواد. هذه الامكانات الكبيرة جعلت العراق ينعم بثروات هائلة بامتلاكه خزينا لثالث أكبر احتياطي للنفط في العالم ، ويحتل المرتبة العاشرة في الاحتياطات المثبتة للغاز الطبيعي ، مما يجعله لاعباً مؤثراً في دورة الماكنة الحضارية وفاعلاً اساسا في الأقتصاد العالمي، ومنافساً قوياً على الصعيد الاقليمي ، فضلاً عن امكانات عالية على مستوى انتاج المشتقات النفطية وبأسعار تنافسية لانخفاض كلف انتاج النفط واستخراجه في العراق مقارنة مع الدول الاخرى ،كما يمتلك العراق امكانات وخيرات تنافسية في مجال الصناعات المرتبطة بالكبريت ،إلى جانب الانتاج الواسع للأسمدة النتروجينية والفوسفات فضلاً عن احتياطات عالية جداُ من السليكات التي تعد من أنقى انواع السليكات في العالم.(الفراجي، ٢٠١٧/ ٣٢٤-٣٢٥).

- **وتتوطن المشاريع الصغيرة في العراق** : أذ تتوفر في العراق خامات متنوعة وذات مصادر جيولوجية متعددة، وهي أغلبها ذات طابع توزيع جغرافي واسع يتيح قدراً من المرونة في اختيار المواقع التي يمكن استثمارها في مشاريع صغيرة، وهناك الكثير من الخامات غير المستغلة، لذلك فإن المشروعات الصغيرة بسبب مستلزماتها القليلة – من الأرض والعمل ورأس المال . تمتاز بمرونة موقعية أكبر من المشروعات المتوسطة والكبيرة، التي تضيق في العادة مجالات توطنها وتقتصر في مناطق معينة من البلاد. ومن هذا المنطلق يمكن بيان توزيع المشاريع الصغيرة في العراق والإطلاع على إنتشار هذه المشروعات جغرافياً ، إذ نلاحظ به ان توطن المنشآت الصغيرة لعام ٢٠١٥ تتصدره محافظة بغداد حيث بلغ عددها (٣٩٢٨) منشأة، ثم تليها محافظة بابل إذ بلغ عدد المنشآت الصغيرة فيها (٣٩٠٩) منشأة تأتي بعدها محافظة كربلاء بالمرتبة الثالثة من حيث عدد المنشآت الصغيرة إذ بلغ (٣٦٣١) منشأة، على حين كانت محافظة النجف الأشرف رابعا إذ بلغ عدد المنشآت الصغيرة فيها (١٩٣٧) منشأة، من بعدها تأتي محافظة واسط بعدد وصل الى (١٨٤٢) منشأة. أما بقية المحافظات فإنها تتقارب من حيث أعداد المنشآت الصغيرة فيها على الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة التي مر بها العراق. وهذا دليل واضح على مقاومة هذه المشروعات واستجابتها للتغيرات الزمانية والمكانية وأنها تكشف عن مدى الأسهام الفعلي لها في خلق فرص تنموية متوازنة على مستوى المحافظات.(بخيت والماشطة، ٢٠٢٤: ١٥٢-١٥٥).

- **سلبيات المشاريع الصغيرة ومزاياها في العراق :**

١ – سلبياتها :

أ) يُعد قطاع المشاريع الصغيرة في العراق قطاعاً غير منتظم، ومعظم مشاريعه غير مسجلة رسمياً، وإن معظم العاملين فيه من العمالة غير الجاهزة والمتدربة، وطرائق الإنتاج فيه تقليدية بعيدة عن التكنولوجيا الحديثة. وهذا القطاع لم يُبنَ على المفاهيم التجارية الحديثة، وينطبق ذلك على جميع عملياته إدارياً ومالياً، ومعظم هذه المشاريع تنتشر في قطاع تجارة الجملة و المفرد والصناعات الزراعية.

ب) أن توزيع الأدوار بينه وبين القطاع العام لم يحسم أزمة الاقتصاد العراقي، بل ترك آثاراً سلبية فاقت المشكلات الإقتصادية، .

ج) التباين الكبير بين أعداد العاملين الإجمالية في القطاع عن بقية أنحاء العالم، حيث اتسمت بالقلة فيها وفي رأس المال.

د) العلاقة الإيجابية بين إسهام قطاع المشاريع الصغيرة في التشغيل والناتج المحلي مع متوسط نصيب الفرد.

هـ) هناك علاقة عكسية بين المعوقات المالية والتضخم والمشاريع الصغيرة، حيث أن تمويل هذه المشاريع يسد جزءاً من الطلب المحلي الذي يتفاقم ويكبر في حالة التضخم (الطلب > العرض)، وسوف يسهم ذلك في تقليل عجز العرض السوقي للسلع، وثم يؤدي إلى خفض مستوى الأسعار ومستوى التضخم نسبياً.

٢ – مزاياها :

أ) يشهد الاقتصاد العراقي نهضة جديدة في عملية تفعيل دور القطاع الخاص، .

ب) بوصف هذا القطاع قطاعاً كثيف العمل، فإنه يساعد في عملية استيعاب الأعداد الكبيرة من الايدي العاملة، .

ج) أن المشاريع الكبيرة ما هي إلا تجميع لإنتاج المشاريع الصغيرة، .

د) تخفيض عبء الميزانية العامة للدولة المتأتية عن التوظيف في القطاع العام، والتقليل من نسب البطالة المقنعة التي يمتاز بها هذا القطاع.

هـ) قدرة المشاريع الصغيرة على التكيف في أية بيئة أسهمت في نشرها في مناطق مختلفة ومدن رئيسة وقرى بعيدة، .

و) و توفير النقد الأجنبي وتقليل الاعتماد على السلع المستوردة التي ملأت الأسواق العراقية والدخول إلى الأسواق المجاورة بالمنتجات الوطنية. .(بخيت والماشطة، ٢٠٢٤: ١٥٤).

- **مشاكل الاستثمار في المشاريع الصغيرة** : بالوقوف بشكل معمق على واقع المشاريع الصغيرة في العراق، يمكن من إدراج أبرز المشاكل التي يمكن أن تقف عائقا عند القيام بمحاولات ناجحة للاستثمار في هذا النوع من المشاريع كتقديم تسهيلات من الدولة لتشجيع الاستثمار وضمان الربح وفرص البقاء والمنافسة في السوق والمشاكل هي :

(١) عدم توفر المرافق والخدمات العامة من البنية التحتية وشبكات الماء والكهرباء بالشكل المناسب.

(٢) عدم توفر الخدمات الحكومية مثل الاتصالات أو إمكانية الوصول إلى المعلومات عن الاسواق أو أسعار المدخلات المطلوبة للإنتاج.

(٣) تردي الطرق بسبب تأثرها بالعمليات العسكرية مما سبب الضرر بالكثير منها لاسيما الطرق الرئيسة، كذلك انعدام شبكة الطرق الريفية .

(٤) صعوبة الحصول على المواد الخام وارتفاع تكلفتها خاصة الطاقة، .

(٥) قلة المختبرات ومراكز البحوث التي تعمل على تطوير المدخلات وطرائق الانتاج.

(٦) أن اغلب المشاريع تستخدم الأيدي العاملة غير الماهرة من جهة ويحدث أن يتم الاستغناء عن بعض العاملين في موسم معين من جهة أخرى. .(بخيت والماشطة، ٢٠٢٤: ١٥٧).

- **فرص الاستثمار في المشاريع الصغيرة** :

إن فرص الاستثمار في العراق تعد كبيرة جدا ومتنوعة في ضوء الكثير من المؤشرات الاقتصادية، فضلا عن الخطط التي تضعها الدولة لغرض التوسع العمراني والانفتاح على العالم الخارجي، من جهة أخرى اصبح من الضروري إدراك واقع هذه المشاريع التي تعاني من مشاكل متعددة التي بيناها سابقا بعد أن هاجر العديد من الكفاءات وأصحاب الموهبة نتيجة ظروف البلد. واستنادا الى ذلك يمكن أن نضع مجموعة من التصورات للنهوض بهذا القطاع الحيوي في العراق اهمها :

(١) لتحديد وتقييم هذا القطاع وتقييمه بطريقة تجعل من المستطاع إدماجه في الإحصائيات الرسمية وجب إيجاد الوسائل الإحصائية المناسبة بحيث يمكن أن تتاح المعلومات لرجال الأعمال والراغبين بالاستثمار بالشكل الذي يوفر لهم الفرصة لإعداد الحسابات الاقتصادية والمالية بدقة عن المشروعات التي يمكن أن تقام في العراق.

(٢) تقديم الدعم اللازم للمشاريع الصغيرة ولاسيما الغذائية منها وبالشكل الذي يدعم اقتصاديات الريف التي توفر المواد الأولية لهذه الصناعات من الحليب ومشتقاته.

(٣) دعم المشاريع ولاسيما الغذائية منها، بزيادة إسهام المصرف الصناعي العراقي فقد كانت إساهماته ضئيلة جداً في السابق إذ خصصت أغلب القروض إلى المشاريع غير الغذائية التي كانت تعاني من الاهمال حتى قبل عام ٢٠٠٣، فعلى سبيل المثال لم تحظ المشاريع الغذائية إلا قرض واحد خلال عشر سنوات للمدة (١٩٩٠ ١٩٩٩) من مجموع القروض الممنوحة البالغة (١٣) قرضا إلى المشاريع التحويلية.

(٤) تنفيذ برنامج لدعم المشاريع الحرفية التي يشتهر بها البلد وهو ما يطلق علية بالتمتع بالميزة المطلقة على وفق مفهوم نظرية التجارة لآدم سمث.

(٥) ضرورة الاستثمار في العنصر البشري بالاهتمام من ناحية المهارات والتعليم لاستيعاب أصول الصناعة عند إدخال تكنولوجيا جديدة من قبل المستثمر الأجنبي. .(بخيت والماشطة، ٢٠٢٤: ١٥٨-١٥٩).

-**آليات تنمية المشاريع الصغيرة في العراق تطويرها** : وبصورة عامة فإن أهم آليات تطوير المشاريع الصغيرة هي :

١) التمويل، ٢) الدعم الفني التقني: ٣) التدريب: ٤) الإدارة : ٥) التسويق ٦) الإعفاء الضريبي: ٧)الحماية من الإفلاس توفير نظام الحماية من الإفلاس عن المؤسسات المالية والتأمينية ولاسيما في أثناء الأزمات الاقتصادية. ٨) نظام الشركات التعاونية تكوين مجموعة شركات مملوكة بالكامل لأصحاب واستحداث معدات الإنتاج وتطويرها . المنشآت الصغيرة، وتكون مهمتها نقل التكنولوجيا المتطورة والتسويق والتوزيع . ٩) عدم عد الشركات الصغيرة والمتوسطة كيانات منفصلة، بل هي جزء من مجموعة مترابطة ذات علاقات متداخلة من التعاون والتنسيق فيما بينها. .(بخيت والماشطة، ٢٠٢٤: ١٨٠-١٨١).

الفصل الرابع/ التوصيات:

١-تشغيل الأيدي العاملة من خريجي المعاهد التقنية والفنية في المجال الصناعي من اجل القضاء على البطالة وزيادة العملة الصعبة كونهم فئة مهمة من فئات المجتمع العراقي الذي يسهم بشكل فاعل في نهضة البلاد.

٢- ربط مدارس التعليم المهني والمعاهد المهنية بوزارات الصناعة ووزارة التجارة ووزارة الزراعة كلا حسب تخصصه.

٣-ربط وزارات الصناعة والتجارة والزراعة بوزارة التخطيط والتي بدورها تسهم في توجيه القطاعات الصناعية والتجارية والزراعية في تلافي النقص او القصور في جانب من جوانب وتحديد الاولويات.

٤- ضرورة المواءمة بين حاجات السوق ومخرجات التعليم للحد من البطالة ,بالإضافة إلى إن التعليم المهني أصبح ضرورة ملحة في هذه المرحلة لمواكبة الحاجات الحياتية في المجتمع بعيدا عن النظرة السلبية لهذا التعليم .

٥-زيادة عدد الورش الفنية في المعاهد والمدارس المهنية ودعمها ماديا مع توفير اساتذة اكفاء وماهرين في الجوانب العملية من اجل تدريب الطلبة وإكسابهم أقصى تعلم منشود.

٦-تعزيز دور وزارة الصناعة في بناء أوسع علاقة شراكة وتعاون مع مختلف المؤسسات المجتمعية الأخرى(القطاع العام والأهلي والخاص).

٧- إعادة خطة القبول الخريجين من الدراسة المتوسطة وذلك بجعل عدد المقبولين في اعداديات الصناعة فيه امتيازات لخلق روح التنافس للقبول فيها.

٨-استقطاب شركات استثمار أجنبية من اجل استثمار الموارد الطبيعية في العراق مثل الفوسفات والغاز الطبيعي والبترول والصخر الزيتي واليورانيوم والسيلكا والطاقة الحرارية الجوفية من اجل انتعاش الاقتصاد والتوجه نحو الاستهلاك المحلي.

٩- حث وزارة التخطيط ووزارة الصناعة وضع آليات من شأنها تشجيع إقامة هذه الصناعات عن طريق اطر مؤسسية جديدة تتمثل في جزء منها بإقامة حاضنات الأعمال التي تتحدد مهامها في تذليل العقبات التي تعترض سبيل هذه الصناعات، فضلاً عن ضرورة اتخاذ إجراءات اقتصادية وتشريعية لتشجيع الاستثمار، وتسهيل عمليات الاقتراض والتسويق لمنتجات هذه الصناعات أسوة بما هو معمول به في كثير من دول العالم المتقدم والنامي .

١٠- توجيه هيئة الاعلام والاتصالات على فتح قناة تلفزيونية مجانية تبث دورات تدعم مهارات الافراد المهنيين بورشهم الخاصة كما في دولة ماليزيا.

المصادر:

أبو غزالة ، محمد (٢٠١١) المسؤولية الاجتماعية سلوك حضاري إنساني ، بحث منشور مجلة رسالة المعلم ، المجلد ٤٩، العدد الثالث ، نيسان ، وزارة التربية والتعليم الأردنية

http://www.moe.gov.jo/MenuDetails.aspx?MenuID=110 -30.3.2014

بخيت،حيدر نعمة: الماشطه، فرح خالد عبد الهادي (٢٠٢٤):دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية في بلدان(الجزائر، اليابان، الصين ، العراق)، ط١، مصر، الدار البابلية للدراسات والبحوث العلمية.

التقرير الستراتيجي الثاني (٢٠٠٩). (بابل:مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية، حزيران .

التقرير العربي الأول حول التشغيل والبطالة في الدول العربية(2008) (نحو سياسات وآليات فاعلة)، منظمة العمل العربية،.

الحسن ، أحسان محمد ، علم اجتماع العنف و الإرهاب ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٢٠ .

دوابة،أشرف محمد(٢٠٠٦). "إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، **مجلة البحوث الإدارية**، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير، القاهرة، العدد الرابع، (أكتوبر)،

سلامه,جمال الدين (٢٠٠٩). "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بالجزائر"، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة المدية (الجزائر)، العدد ٤١ ، .

شريف ,محمد ،(٢٠١٠) "**بطالة الشباب تسجل أرقاما قياسية في العالم**"، منظمة العمل الدولية،

العكيلي، وسن محسن حسن ، بطالة الشباب ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٠ .

علي, بوهنة ، بلحاج فراجي، (٢٠١٠)"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تدعيم قدراتها التنافسية"، **الملتقى الوطني حول "إدارة الجودة الشاملة وتنمية أداء المؤسسة"**، جامعة سعيدة- الجزائر، (١٣و ١٤ ديسمبر).

الفراجي، هادي أحمد: (٢٠١٥): التنمية المستدامة في أستراتيجيات الامم المتحدة، ط١، عمان، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.

الفراجي، هادي أحمد: (٢٠١٧): الرؤى العربية لاستدامة التنمية/ أستشراف أستراتيجي للأولويات الوطنية، عمان، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.

مرزوق، عاطف لافي : الصريفي، فاضل نعمه طاهر (٢٠٢٤):أتجاهات الاقتصاد الرقمي وأثاره في النمو الاقتصادي لعينة من البلدان، ط١، مصر، الدار البابلية للدراسات والبحوث العلمية.

المؤسسة المصرية الاوروبية للتدريب والتنمية(٢٠٠٩).الموقع http://www.eeotd.org/main.asp?id=17

يوسف ,محمد محمود. (٢٠١٥)(حوار حول البطالة وهجرة العقول) المدرس المساعد بكلية التخطيط العمراني والإقليمي – جامعة القاهرة موقع الشبكة العربية العالمية **Mmyoussif@yahoo.com**

References:

1-Yutong LIU,(2008) Employment Situation and Employment Policies in China, Ministry of Labour and Social Security.2008(15).

2-Guoji Yan(2020)(Academy of Economic Research, the State Planning Commission, Beijing), WangYong Xi & LiuJia Qiang (Southwest University of Finance and Economics, Chengdu,Sichuan), 2001-2020:A Research on China's Employment Strategy, Economist Magazine, 04.2001.

3-Al-Masudi, Awatif Khalil Hussein& Mahmood, Dhuha Adil (2022): Intellectual Immunity of Kindergarten Teachers, Journal of Positive School Psychology, Vol(6) no(5),pp. 4945-4947.

4-Jassim ,Maryam Muhammad Saeed & Al-Ani ,Dhuha Adil Mahmood (2022): Cognitive Shyness Among Preparatory School Students, Journal of Positive School Psychology, ,Vol. 6 no. 6 pp 3181-3194.

5-Kadhum ,Mais Mohammed , (2022); Social Risks and Development Gaps in Iraq: A Social Study in the City of Baghdad , Journal of the College of Education for Women-University of Baghdad-Iraq, March 31, Vol. 33(1)pp.82-96.

6-Mahdi ,Hiba Saleh and Mustafa, Adnan Yasin (2021); Social Safety Nets and Sustainable Development in Fragile Environments: A Field Social Study of Slums in the City of Baghdad/Al-Karkh, Journal of the College of Education for Women-University of Baghdad-Iraq, September 28, [Vol. 32(3)]pp.71-85.